قسم أصول التربيـــة

واقع الجودة بمدارس التعليم الفني في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة (دراسة تحليلية)

بحث مستل من رسالة دكتوراه

نجلاء عبد الفتاح يوسف الشامي

عضو قياس جودة بمديرية التربية والتعليم بدمياط

أ.د/ السيد سلامة الخميسي

أستاذ أصول التربية المتفرغ

ومقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين

تخصص أصول التربية والتخطيط التربوي

بالمجلس الأعلى للجامعات (الأسبق) كلية التربية– جامعة دمياط

د/ نيللي السيد عاشور

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية– جامعة دمياط

٢٠٢٣

مستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على واقع الجودة بمدارس التعليم الفني في محافظة دمياط على ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، وعرض السياقات المفاهيمية للاقتصاد القائم على المعرفة، وعرض متطلبات تحقيق الجودة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، والتعرف على الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف بمدارس التعليم الفني. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل البحث إلى أن الواقع لراهن للتعليم الفني المصري يظهر معاناته من العديد من المشكلات، ومن تدنى مستوى جودة التعليم ومخرجاته، وأن التعليم الفني يعاني من قصور واضح في علاقته بالعديد من المنظومات الأخرى، ومنها علاقته بسوق العمل والمؤسسات الإنتاجية والتي تكاد معدومة إما لانخفاض مهارة الخرجين أو لانعدام المشاريع التنموية الكبرى، وأن التجهيزات الفنية من بنية تحتية ومعامل بالمدارس الفنية الحالية لا ترقى لمستوى الاستثمار المنشود للمجتمع المصري، وكذا وجود فجوة بين خرجين التعليم الفني والمهارات الكافية لسوق العمل، وأن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على استثمار رأس المال الفكري؛ لدعم وتشجيع واكتساب وانتاج ومشاركة وتطبيق المعرفة.

الكلمات المفتاحية: (الجودة– التعليم الفني– الاقتصاد القائم على المعرفة)

Abstract

The aim of the research is to identify the reality of quality in technical education schools in Damietta Governorate in the light of the knowledge-based economy, to present the conceptual contexts of the knowledge-based economy, to present the requirements for achieving quality in the light of the knowledge-based economy, (&) to identify opportunities, threats, strengths, and weaknesses in technical education schools. To achieve the objectives of the research, the descriptive analytical method was used The study concluded that the current reality of Egyptian technical education shows that it suffers from many problems and the low level of quality of education and its outputs, that technical education suffers from a clear deficiency in its relationship with many other systems, including its relationship with the labor market and productive institutions, which is almost non-existent, either due to the low skill of graduates or the lack of Major development projects, the technical equipment of infrastructure and laboratories in the current technical schools do not rise to the level of investment desired for the Egyptian society, the existence of a gap between graduates of technical education and sufficient skills for the labor market, that the knowledge-based economy is the economy that depends on the investment of intellectual capital to support, encourage and acquire and the production, sharing and application of knowledge.

Keywords: (quality - technical education - knowledge-based economy).

مقدمة الدراسة:

يشهد العالم الآن موجة من التحولات الواسعة وثورة من العلم والتقنية وحركة واسعة تطال كل المجالات، وتزايد مع معها وعي المنظمات والمؤسسات بأهمية إدارة الجودة الشاملة.

ولقد سعت العديد من المنظمات في العالم لترسيخ مبادئ ومفاهيم الجودة في عملياتها وخدمتها؛ ذلك حتى تتمكن في مجابهة التحديات المرتبطة بشدة المنافسة محليًا ودوليًا حيث يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تستطيع أي منظمة أو مؤسسة تطبيقها بهدف تحقيق أفضل أداء ممكن من حيث: تحسين الإنتاجية، زيادة الأرباح وتحسين سمعتها في السوق المحلي والخارجي، في ظل الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات والشركات والمنظمات على اختلاف مجالاتها ونشاطاتها (عبودي، ٢٠٠٦، ٤٥).

وأشارت دراسة مرجين (٢٠١٥) أن الجودة وضمانها في التعليم من موضوعات التي تشغل أولوية بحثية في المجتمعات المعاصرة حيث أضحت محط أنظار وتفكير العديد من المهتمين والباحثين في قضايا التعليم، وأكدت أهميتها العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي تبحث في المفاهيم والآليات والإجراءات التي يتم من خلالها تأصيل الجودة في العملية التعليمية، كما تتضح أيضًا أهمية هذا الاهتمام من حجم الدعم المادي والتقني والفني الذي تقدمه الدولة والمنظمات والهيئات لبرامج جودة التعليم وضمانه.

ظهور هذه التحولات والتحديات ،وما أحدثته التكنولوجيا ووفرة المعلومات وتطورها السريع في تغيير متطلبات سوق العمل واحتياجاته تدفع التربويين لإصلاح النظم التربوية وتطوير نظم الإدارة في المؤسسات التعليمية لهذا العقد الحالي، وتعد المعرفة العنصر الأساسي من عناصر الإنتاج، وتحول الاقتصاد من الاقتصاد المبنى على الألة والموارد الطبيعية إلى اقتصاد مبنى على المعرفة، ويقوم اقتصاد المعرفة

على المحافظة على الإنتاج الفكري وتسويقه والاستفادة منه حيث يسهم في تنمية الإبداع المعرفي، كما يقوم بدور هام في تنمية الاقتصاد، والذى يشارك في تقدم المجتمع وازدهاره، وفى الوقت ذاته يمثل الإنتاج الفكري دعامة حقيقية لكافة عوامل الإنتاج في جميع دول العالم التي تسعى للنهوض والتقدم. (أحمد،٢٠١٧، ٥٩٧)

جاء التوجه نحو اقتصاد المعرفة في ضوء سعى الأنظمة التربوية لتحسين قدرتها التنافسية وتحسين مهارات الطلبة فى استراتيجيات التفكير وحل المشكلات، والتعاون والمشاركة والقيادة، والتطوير الذاتي والفلسفة والغرض الأخلاقي، والذي يعتبر الطلبة صناعًا للمعرفة وليسوا مجرد متلقين ومخزنين لها، وهذا يتطلب تحولاً إلى أدوار جديدة لكل عنصرمن عناصر العملية التعلمية، وتطويرًا لاستراتيجيات الدعم الفني وتحديد مجالاته وماهيته وتقييم جودته وتميزه ومدى انعكاسه على تحقيق الطلبة لمعايير اقتصاد المعرفة. (الطويسى،٢٠١٧، ١٢١).

وأوضحت دراسة كمال (٢٠١٨) إلى أن دول شمال إفريقيا كالجزائر وتونس والمغرب ومصر من بين الدول العربية التي توضح مؤشرات المعرفة بها بأنها لاتزال متأخرة عن معدل التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك ما ظهر من خلال المعدلات المتوسطة وأحياناً المتدنية لمستوى التعليم سواء تعلق الأمر بالمرحلة التعليمية فيما ما قبل التعليم العالي أو التعليم الجامعي والمهني والتقني.

لذلك تسعى هذه الدول لرؤية جديدة في التعليم في ضوء هذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وأول طرق التقدم هو الاعتراف بوجود فجوة بين ما تقدمه المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل هذه الفجوة تدفع إلى إعادة النظر فيما هو مقدم من مناهج ونوعية البرامج التعليمية المقدمة في المؤسسات التعليمية وخاصة التعليم الفني ولرأب هذه الفجوة لا بُدَّ من مراجعة معايير التعليم الفني، وإعادة النظر في مواردها البشرية.

وأكدت دراسة جايل (٢٠١٥) افتقار النظم التعليمية بمدارس التعليم الفني للتطوير الذي يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها التغييرات التكنولوجية بمجتمع المعرفة فالعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاقة متشابكة ومعقدة تؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة ذات التعليم الجيد والقادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة.

كما أن التحول في فلسفة التعليم والذي أصبح معه الطالب المحور الرئيسي، وحتى يكون خريجًا مساهمًا في انتاج فرص العمل بدلًا من أن يكون مستهلكًا لها الأمر الذي استوجب معه ضرورة احداث نقلة نوعية في البرامج التعليمية والمقررات الدراسية بحيث تركز على تنمية المهارات والجدارات التي تتفق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل مع إكساب الخريج المرونة الكافية التي تمكنه من التكيف مع المتغيرات في سوق العمل؛ هذا بدوره استلزم ضرورة توفير نظام فاعل لضمان الجودة والتطوير المستمر للتعليم. (الهيئة القومية لضمان الجودة، ٢٠١١، ٦).

وضرورة تطوير إداري وتقييم لأداء العاملين لتوفير معلومات هامة للوقوف على مستوى أدائهم والكشف عن الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد، وهذا يعد مدخلاً لإعادة توزيع المسؤوليات والأعباء والأدوار بما يكفل الاستفادة من هذه الطاقات والقدرات البشرية غير المستثمرة، كما يسهم في كشف جوانب الضعف في كفاءة العاملين ومن ثم تحسين وتطوير أدائهم من خلال البرامج التدريبية (مازن،عبد الكريم،٢٠٠٥، ١٢٦) وبالتالي فهناك ضرورة وأهمية لمواكبة النظم التربوية لمتطلبات اقتصاد المعرفة كأحد المتطلبات العالمية المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لمسيرة التعليم الفني في العقد الأخير يمكنه ملاحظة أن ثمة تطورات كبيرة شهدتها وتشهدها باستمرار البيئة المحيطة بمؤسساته في شتى المجالات، الأمر الذي يتطلب مسايرة هذه التغيرات وتحليلًا دائمًا ودقيقًا لمتغيرات وعوامل البيئة المحيطة بها بشكل يجعلها مواكبة لكل هذه التطورات

وتؤكد العديد من الدراسات إلى ضعف مخرجات التعليم الفني في الدول العربية، وضعف قدراتها على تطبيق إدارة الجودة المنافسة على مستوى الناتج الاقتصادي المحلي. كما أن تقارير البنك الدولي عن التعليم الحاجة الماسة لإعادة النظر في تحديد أدوار المعلم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. (بخش، وياسين، ٢٠٠٩،٣٣)

أما تقرير البنك الدولي عام (٢٠٠٨) أشار إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة؛ لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية، وإلى وجود الكثير من المشكلات وجوانب القصور في التعليم: كعدم المؤامة بين مخرجات التعليم الثانوي واحتياجات سوق العمل، وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الثانوي، وضعف إعداد الطلبة لمواصلة التعليم الجامعي على الوجه الأمثل كما ورد في (القرارعة، ٨،٢٠١٣). وأكدت هذه الفجوة دراسة خاطر (٢٠٢١) ودراسة الجعيدي (٢٠٢٠)، مراد (٢٠١٧)، والطويسي (٢٠٢٧).

وقد قامت الباحثة بعمل بإعداد دراسة استطلاعية تم تطبيقها على عدد (١٨) فرداً ما بين مسئول جودة ومدير مدرسة ومسئول بالتعليم الفني، وبسؤال المشاركين عن واقع تحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة فقد أسفرت رؤية المشاركين لتحقيق الجودة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة أن تطبيق معايير الجودة بالتعليم الفني يحتاج إلى توفير موارد مادية وبشرية يصعب

تحقيقها بشكل كامل في الكثير من المدارس وأنه لا يوجد نشر لثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة كما أسفرت النتائج أيضاً عن ندرة استخدام التكنولوجيا في مدارس التعليم الفني وتأسيسا على ما سبق أكدت دراسة قوبع (٢٠٢٢) و دراسة الجودة(٢٠٢٢) إلى ضرورة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة لتحقيق جودة الأداء وتنمية قدرات الافراد وسرعة الاتصال والتواصل بين المؤسسات والعالم الخارجي تبادل الخبرات لمواكبة التطورات المتلاحقة وهذا ما تسعى اليه الدراسة

جدول (١) يوضح نتائج الدراسة الاستطلاعية

م	العبارات	نعم		لا	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	هل ترى أن هناك نشر لثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة في مؤسسات التعليم الفني؟	٣	%١٦,٧	١٥	%٨٣,٣
٢	هل تحقق المؤسسة معايير الجودة؟	٧	%٣٨,٩	١١	%٦١,١١
٣	هل تقوم المؤسسة بتوفير الموارد المادية لتحقيق معايير الجودة؟	٥	%٢٧,٨	١٣	%٧٢,٢٢
٤	هل تقوم المؤسسة بتوفير الموارد البشرية لتحقيق معايير الجودة؟	٣	%١٦,٧	١٥	%٨٣,٣
٥	هل تفعل المؤسسة التكنولوجيا في أداءاتها؟	١٠	%٥٥,٥	٨	%٤٤,٤
٦	هل يشارك المجتمع المحلى في حل معوقات الجودة؟	٣	%١٦,٧	١٥	%٨٣,٣

وتحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما واقع الجودة بمدارس التعليم الفني بمحافظة دمياط في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١.ما واقع الجودة بمدارس التعليم الفني في محافظة دمياط؟

٢.ما السياقات المفاهيمية للاقتصاد القائم على المعرفة؟

٣.ما الأليات الإجرائية المقترحة لتحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني بمحافظة دمياط؟

أهداف الدارسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع الجودة بمدارس التعليم الفني في محافظة دمياط.
٢. عرض السياقات المفاهيمية للاقتصاد القائم على المعرفة.
٣. وضع الأليات الإجرائية المقترحة لتحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني بمحافظة دمياط.

أهمية الدراسة:

تحددت أهمية الدراسة فيما يلي:

١. تشكل الدراسة الحالية نموذجا إرشاديًا للمعنيين بالتعليم الفني.
٢. القاء الضوء على نقاط القوة والضعف بمدارس التعليم الفني.

ثالثاً: الجهات المستفيدة:

من خلال عرض آليات إجرائية مقترحة لتحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني في ضوء اقتصاد المعرفة يتعدد المستفيدون منه وفقًا لما يلي:

١. وزارة التخطيط
٢. وزارة التربية والتعليم الفني.
٣. ادارة التخطيط والجودة
٤. وحدات الجودة بالجامعات

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتم من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدارسة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها والوصول الى نتائج أو تعميمات عن

الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، كما أنها كثيرًا ما تتعدى الوصف الى نتائج أو تعليمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة وتصل الى التفسير، وذلك في حدود الإجراءات المنهجية.

مصطلحات البحث

الجودة: تعنى الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة (المدخلات) من أجل الحصول على مقدار محدد من المخرجات باستخدام أدنى مقدار من المدخلات (أقل تكلفة ممكنة)، وهذا يمثل أخذ الأسس التي ترتكز عليها الجودة وهو تحقيق المواصفات المطلوبة بأفضل الطرق وبأقل جهد وتكلفة ممكنة أما الفعالية فتعنى تحقيق الأهداف أو المخرجات المنشودة وهذا يعد أيضاً أهم أسس الجودة، الجودة الشاملة تسعى إلى تحقيق الأهداف بأقل تكلفة. من أهداف الجودة الابتعاد عن الأخطاء لا الجودة نظام مبنى على التغذية الراجعة والمستمرة. ويمكن تعريف الجودة هي بلوغ مستويات عليا من صلاح الخدمة المقدمة بالتعليم العام وفاعليتها وكفاءتها قياساً بالمعايير التي أقرتها الهيئة القومية لضمان الجودة (ليلى،٢٠٢٠: ١١٠)

التعليم الفني

يحدد القانون العام رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١) تعريف التعليم الفني بأنه" هذا النوع من التعليم الذي يهدف إلى إعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات، وهو تعليم نظامي مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات دراسية بعد مرحلة التعليم الأساسي. وبعد الطلبة الملتحقين به إعدادًا تربويًا وسلوكيًا يكسبهم مهارات علمية.

اقتصاد القائم المعرفة:

"عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Knowledge-based economy: الاقتصاد القائم على المعرفة " على أنه "الاقتصاد الذي تعد فيه "المعرفة" المحدد

الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز

خطوات الدراسة ومراحلها الإجرائية:

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة الرئيسة والفرعية فإنها ستسير وفقًا للخطوات والإجراءات التالية:

أولاً: الإطار النظري:

عن (عرض السياقات المفاهيمية لاقتصاد المعرفة، وعرض لأهم المتطلبات تحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة).

ثانيًا: الجانب التحليلي:

ويتضمن عرضًا لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات.

ثالثا: نتائج وتوصيات:

يتضمن هذا الجزء عرضًا لجملة من أهم النتائج والتوصيات التي كشفت عنها الدراسة.

الإطار النظري

أولاً: التعليم الفني

يظهر الوقع الراهن للتعليم الفني المصري إلى معاناته في العديد من المشكلات، والتي تظهر بمختلف مجالاته من تدنى في مستوى جودة التعليم ومخرجاته وبرامجه وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والغش وتسرب الامتحانات وضعف مستوى مهارات الخرجين ويضاف إلى ذلك النظرة السلبية إلى العمل اليدوي (صلاح،٢٠١٨: ص٤٠) هذه النظرة السلبية أدت إلى ضعف الإقبال المجتمعي على التعليم الفني.

ولعلاج مشكلة ضعف الإقبال المجتمعي على التعليم العام في المرحلة الثانوية وما دونها شيء من التدريب المهني والفني والزراعي، وخططت العديد من الدول لإصلاح التعليم في المرحلة الثانوية فأدخلت بمقتضاها مقررات فنية بسيطة في مناهج هذه المرحلة. كما أدخلت دول أخرى التعليم الفني بسيط في المرحلة الثانوية، ففي بعض الدول التي تتبع التخطيط الاقتصادي المركزي مثل الصين يتم الجمع بين العمل والتعليم حيث يقضى طلاب المرحلة المتوسطة شهرًا آخر في أعمال زراعية إنتاجية وهكذا يتم الجمع بين النظرية والتطبيق. وتتضمن المهارات المطلوبة في التعليم الفني والتي تم التواصل إليها : من خلال آراء أصحاب العمل، والمؤسسات المختلفة (Louay et.,al.,2014:34)

أ- جهود الدولة في تطوير التعليم الفني

أفرزت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية اختصاصات حديثة تتطلب استجابة من النظام التعليمي الذي يقتضي استحداث أنماط تعليمية جديدة تسهم في توفير عمالة ذات كفاءة مناسبة لمتطلبات سوق العمل اليوم.

ولأن التعليم الفني هو أساس لجميع جهود التنمية في المجتمع. ويقوم بدور هام في دفع مسيرة التنمية وتحقيق أقصى معدلاتها. مهما كانت جودة خطط التنمية. ولم تتمكن الدولة من تحقيق أهدافهم ومعدلاتها المستهدفة دون توافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وفنياً في جميع مجالات العمل والإنتاج. (Mahmooud ,2018, 23)

ولما كان هدف التعليم الفني هو إعداد وتكوين القوي العاملة المؤهلة التي تسهم في الإنتاج والخدمات؛ لذا يعد التعليم الفني أكثر مراحل التعليم حاجةً للتطوير؛ لكي يواكب المتغيرات العالمية التي تتطلب التميز والقدرة على المنافسة وإعداد خريج مؤهل. فتضمنت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ /٢٠٣٠م في سياساتها التطويرية إحدى السياسات مضمونها تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في

مدارس التعليم الفني، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

(وزارة التربية والتعليم الفني: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي،٢٠١٤م، ٢)

ب- المبادرات الدولية ودورها في تطوير منظومة التعليم الفني

ان الزيادة المطردة في الاعتمادات التي تخصص سنويا للتعليم في الموازنة العامة لوازرة التعليم لا تفي لتلبية متطلبات الخدمة التعليمية نظراً للزيادة المطردة في أعداد السكان، وارتفاع نسبة المواليد والإقبال الشديد على التعليم وأن الأوضاع الحالية تبرز مجموعة من السلبيات تتلخص فيما يلي:

١. أن ضعف كفاءة الجهاز الإداري أدت إلى المبالغة في تقدير الإنفاق الحكومي سعياً لتحقيق أهداف غير موضوعية والاعتماد على مصدر وحيد للتمويل.
٢. ضعف استثمار الموارد المالية والذي نتج عنه وجود هدر في التكلفة الاقتصادية لإنشاء وطباعة الكتب.
٣. ضعف التنسيق بين الجهود المختلفة وغياب الرؤية المستقبلية الناتجة عن محدودية المعلومات حول الاعتمادات المالية. (عشماوي،2011، ٦٧)

ولذلك كان الاتجاه إلى التمويل الخارجي المقدم من جهات مانحة عديدة أحد هذه المصادر وتعتبر مصر من الدول التي اضطرت إلى اللجوء للتمويل الخارجي لتحقيق التنمية المجتمعية ، وكان التعليم أحد المجالات التي لجأت فيها مصر إلى الاعتماد على المعونات الأجنبية لتنفيذ إصلاح التعليم وتطويره (سلومة، نادية فاروق محمود،٢٠١٨، ٤٠) ومن أهم المشروعات مشروع دعم وتطوير التعليم التدريب الفني والمهني في مصر التي بدأت منذ عام ٢٠١٤ ومستمر حتى الآن بشكل مباشر على الإنجازات المحققة من المشروع السابق بالتعاون بين الإتحاد الأوروبي ومصر " برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني في مصر المرحلة الأولى بإجماع

تكلفة (١١٧) مليون يورو ومنها (٥٠) مليون من الاتحاد الأوربي و(٦٧) مليون مساهمة مصرية وذلك لتوفير الدعم لإصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني في مصر، ولضمان استدامة نتائج المرحلة الأولى من البرنامج وقد صمم البرنامج لمواجهة التحديات الرئيسية التي يوجهها قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني في مصر. ويتمثل الهدف العام للمشروع في : تحسين وتطوير هيكل وأداء نظام التعليم والتدريب الفني والمهني ومخرجاته في مصر، لمقابلة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وبالأحص توظيف الشباب وزيادة التنافسية بما يتماشى مع تنمية الدولة في الحاضر والمستقبل، من خلال الحوكمة الجيدة لنظام التعليم والتدريب الفني والمنهى والأداء المترابط ولمتكامل للنظام من خلال القيادة الواضحة والمشاركة والشراكات والشفافية وتحسين جودة مخرجات التعليم والتدريب الفني والمهني لمقابلة احتياجات سوق العمل من المهارات ومتطلبات القطاع الخاص والانتقال لمرحلة العمل (التوظيف) واجراء اختبارات فنية وتربوية ومقابلات لاختيار (مدرب المدربين) في تخصص الملابس الجاهزة وتم قبول ترشيح ٢٣مدرب.

ثانيا: واقع الجودة بمحافظة دمياط

ويواجه المجتمع التعليمي بالمحافظة مجموعة من التحديات والتغيرات، وهي بمثابة تحديات تقتضى الأخذ بنظام الجودة والاعتماد لتجديد نظامنا التعليمي، والتغلب على الكثير من أزماته ومشكلاته في الوقت الحالي وهذه التحديات هي مجموعة من المعوقات أو الصعوبات التي تواجه عمليات التحديث والتطوير في النظام التعليمي، وقد يكون بعضها من داخل المجتمع، والآخر من خارجه ولكنها كلها تعتبر قوى مؤثرة فاعلة، وتحد من قدرة نظام المؤسسات التعليمية والتربوية على تحقيق أهدافها. (رفاعي، ٢٠١١، ٢٣) ووفق إحصاءات إدارة الجودة لا يوجد مدرسة فنية معتمدة بالمحافظة. (إدارة الجودة بدمياط،٢٠٢٣)

ثالثاً: معوقات الاعتماد التربوي بمحافظة دمياط

ومن خلال استقراء ودراسة تقارير رفع الوضع الراهن لمؤسسات مديرية التربية والتعليم بالمحافظة تبين ان المجتمع التعليمي ليس بمعزل عن المعوقات السابقة والتي يوضحها الشكل التالي

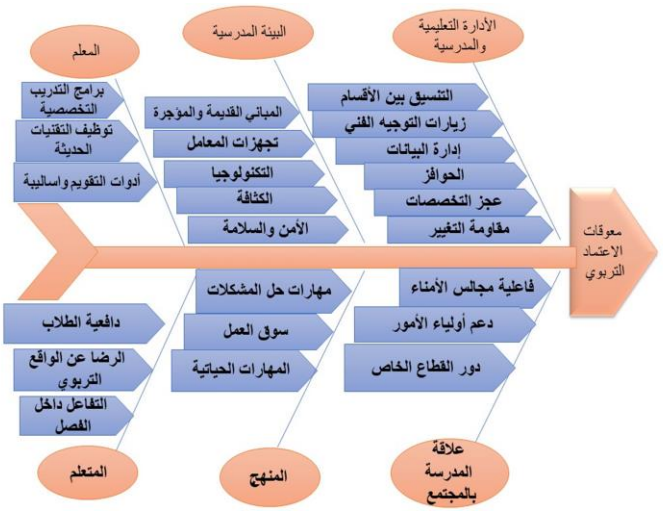

شكل رقم (١) يوضح المعوقات التي تحول دون اعتماد مؤسسات التعليم الفني بمحافظة دمياط من تصميم الباحثة

يحتاج تطبيق نظام الجودة بالمؤسسات التعليمية الكثير من المتطلبات التي تتعلق بمعوقات تواجهها المؤسسات التعليمية أثناء فترة التطبيق وصولاً إلى الاعتماد التربوي وفيما يلى عرضاً لمجموعة من المعوقات التي لها تأثير قوي:

أ- معوقات خاصة بالإدارة المدرسية

١- مقاومة التغيير: قد يواجه المجتمع المدرسي التغيير الشامل التي قد يحدثه نظام إدارة الجودة بالمؤسسات التعليمية بالرفض والتصدي من بعض العناصر التي لا ترغب في تطوير اداءها إما لمنفعة شخصية أو لرضها عن الوضع الراهن.

٢- عجز التخصصات:

ووفق تقارير الوضع الراهن التي تقدمها الإدارة التعليمية اتضح وجود عجز صارخ في بعض التخصصات مثل (معلمي الأنشطة – الرياضيات – اللغة العربية ...) وهناك بعض الإدارات تعانى من سوء التوزيع فنجد إدارات مكدسة بتخصص وأخرى تعانى من العجز نظراً لبعد المكان.

٣- الحوافز :

حددت الوازرة ضوابط صرف مكافأة ضمان الجودة والاعتماد للعاملين بالالدراسي.إدارات والمديريات التعليمية في كتاب دوري بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ وقررت في مادتها الثانية صرف مكافئة اعتماد بمعدل ثلاثة أشهر لمدير المدرسة وشهران لبقية العاملين بها على الأجر الأساسي ٣-/٦/٢٠١٥ عند حصول المدرسة على الاعتماد وأقرت المادة الثالثة مكافئة اعتماد بمعدل شهر عن كل مدرسة معتمدة لفريق الجودة المشرف على المدرسة بواقع عضوين من وحدة قياس الجودة بالإدارة التعليمية وعضو من المديرية على أساسي الأجر الأساسي ٢٠١٥/٦/٣٠على أن يكون ذلك بحد أقصى ثلاث شهور لكل عضو منهما مهما كان عدد المدارس المعتمدة والتي كان مشرفاً عليها خلال العام الدراسي.

٤- إدارة البيانات:

إن استخدام أساليب التقليدية والعقيمة تعتبر غير متفاعلة مع متطلبات ومقتضيات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي تعتمد أساساً على ردود الأفعال وسرعة الاستجابة (الحميد سمان ، ٢٠٢٠، ٤١)

٥- زيارات التوجيه الفني

باستقراء اختصاصات الموجه الفني طبقا للقرار الوزاري رقم ٩٩لسنة٢٠١٤م، بشأن ضوابط التوجيه الفنى نجد أن الموجه الفني يركز عمله على الجوانب الفنية من حيث متابعة المعلمين، ومتابعة مدى تحقق الهدف من الدرس،

وتقويم كافة عناصر العملية التعليمية، ونقل توجيهات المستويات الأعلى جمهورية مصر العربية : (وزارة لتربية والتعليم ، قرار وزارى رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٤، ضوابط التوجيه الفني)، وكذلك نقل كل ما هو جديد للمعلمين، وتحديد نقاط القوة والنقاط التي تحتاج لتحسين أو دعم فى أداء المعلم أو العملية التعليمية ككل، ويقدم التوجيه المناسب، واقتراح خطط التحسين للأداء ، كما يقوم الموجه عند وجود أداء ضعيف أو متميز فى الأداء بكتابة تقرير بذلك .

وأشارت دراسة على (٢٠١٨) لقصور دور التوجيه الفني فى تحقيق غاياته وأن التوجيه الفنى يعانى من بعض المشكلات تتمثل في غلبة الأهداف النظرية والافتقار إلى الأهداف المهارية والوجدانية وضعف المكافأة المادية مما يؤدى إلى عزوف الكثير من الموجهين الفنيين عن المشاركة فى التدريبات، كما أن أداء الموجه التربوي لم يتغير عن الأداء التقليدي وظلت ممارسات الموجه الفني التي كانت سائدة قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد كما هى دون أدنى تغيير أو إصلاح أو تطوير.

ومن خلال زيارات الباحث للمدارس المرشحة للاعتماد يتضح افتقار التقارير لتقييم كل الجوانب التعليمية وندرة الزيارات التقييمية والتقويمية نظراً لمحدودية أعداد المتابعين ولذلك يصعب متابعة النقاط التي تحتاج إلى تحسين لمرور فترات طويلة على المتابعة الدورية.

٦- التنسيق بين الأقسام:

كشفت دراسة (عبد العزيز،٢٠١٤، ٨٢) عن جوانب الضعف بالمدارس المصرية في ضوء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم٢٠١٤-٢٠٣٠م أن الإدارة المدرسية تعاني من تحديات تحول بينها وبين تحقيق رسالتها، وهي:

١)سوء توزيع الأعمال والمهام على الأفراد العاملين بالمدرسة.

٢)تعصب قيادات الإدارة المدرسية لآرائهم وفرضهم سياسة ديكتاتورية فى المدرسة

٣) ندرة سماحها للمناقشات الموضوعية مع العاملين بالمدرسة.

٤) غياب العلاقات الإنسانية البناءة بين فريق عمل الإدارة المدرسية

٥) غياب روح التعاون والتنسيق بين أعضاء الإدارة، عند تولى مهام التخطيط والتنظيم والتوجيه وصنع القرار التربوي

٦) غياب نظم الاتصال الجيد بين المدرسة والمجتمع المحلي، وبين المدرسة والمؤسسات التعليمية الأخرى

٧) ضعف وعي إدارة المدرسة بالنواحي الإدارية والمالية للعمل بالمدرس هذه العوامل والتحديات تحدث بيئة عشوائية الأداء تخلو من التنسيق بين الأقسام النوعية بالمؤسسات التعليمية هذا النوع من الفوضى الإدارية يؤثر على قرارات المؤسسة ويهدر الوقت ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

ب–البيئة المدرسية

١– المباني القديمة والمؤجرة:

المباني المدرسية يتحدد نطاق تأثير الخدمة بالمسافة أو البعد لدى السكان الرغبة وما يقطعوا من مسافة للوصول إليها، ويؤثر في هذا المدى عدة عوامل وهى: رتبة الخدمة– حجم السكان وكثافتهم – التركيب الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للسكان – فئات الدخل – وهذه العوامل وهذه العوامل تؤدى إلى اختلاف المدى الخاص بكل خدمة، ويمثل من خلال المساحة العمرانية الواقعة تحت تأثير الخدمة والتي تقوم بتلبية احتياجاتهم ومتطلباتها .وتقاس تلك المساحة مكانياً وزمانياً كالتالي

أ. مكانياً: المساحة التي تخدمها المؤسسة.

ب. زمانياً المسافة التي يقطعها مستخدمي الخدمة للوصول إليها، سواء سيراً بالأقدام أو باستخدام وسائل المواصلات.

ولأن المبنى المدرسي من أهم عناصر القدرة المؤسسية ومن أهم معوقات التي تحول دون اعتماد المؤسسة أن يكون المبنى قديم لا يتوافر به عناصر الأمن والسلامة كوجود سلم أو مخرج واحد يعبر منه الطلاب ومحافظة دمياط تواجه مثل هذه التحديات، فهناك ٢٤ مبنى مؤجر لا يستوفى المواصفات التربوية فلا يوجد بها فراغات وأماكن لممارسة الأنشطة ومساحات كافية لحركة الطلاب وحدودية وجود سلالم ومسالك للهروب مما يؤثر على عوامل الأمن والسلامة، وهنا تجد المؤسسة عائق ربما يكون الوحيد الذى يحول دون حصول المؤسسة على الاعتماد. (وزارة الإسكان والمرافق ،٢٠١٤، ١٠)

٢- تجهيزات المعامل

أكدت دراسة (أبو حاصل ، ٢٠١٦) عدم توفر التقنيات التعليمية الحديثة في بعض المدارس أو قد تكون متوفرة ولكن لا يتوفر المعلم المتدرب عليها؛ وهنا يتمثل قصور في العملية التعليمية، ويقع التلميذ ضحية لأساليب تعليمية عقيمة، يقوم فيها التلميذ بدور المستمع فقط، والمعلم بدور الملقن، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات على وجود صعوبات تواجه تطبيق العمل المعملي وتوضح التقارير الخاصة بالمؤسسات المرشحة لاعتماد محدودية تجهيزات المعامل (الحاسب _ العلوم) وفراغات لممارسة الأنشطة .

٣- الكثافة

أشارت دراسة العزازى(٢٠١٩) أنه يرتبط بجودة المبنى بمدى توافر الفصول وانخفاض كثافتها، و إن كثرة عدد الطلاب في الفصل يؤثرا تأثيرا سلبيا على جودة العملية التعليمية ‘فالكثافة تحول دون تفاعل المعلم وجميع الطلاب، كما "أن كل طفل يضاف إلى الفصل يخلق مطالب إضافية على المعلمين ويؤدي إلى تقليل وقت التفاعل ويخلق مستويات أعلى من التوتر.

٤- الأمن والسلامة

تعتمد المناهج الدراسية بشكل كلى على أبعاد الأمن والسلامة وحقوق الإنسان، فمستقبل الجودة مرهون بتفعيل معايير الأمن والسلامة داخل المدرسة بداية من التجهيزات والأبنية التعليمي والمصاعد ، وكذلك سلامة المختبرات ومعامل الكمياء والعلوم والتأكد من وجود طفايات الحريق وأجهزة الإنذار ووجود إعدادات مسبقة للإخلاء السريع عند حدوث خطر أو أزمة لأن الحفاظ على الموارد البشرية والعمل على تنميه هو صلب متطلبات الجودة فبدون المورد البشرى لن يكون هناك مستقبل للجودة في التعليم فإذا ما تم تحقيق معايير الأمن والسلامة في المنظومة التعليمية تستطيع أن تحكم على جودة التعليم ؛لان جودة التعليم وتحقيق الأهداف مرهون بحالة الأمن والأمان داخل المدرسة ،فلا يمكن النظر إلى المستقبل بدون حل مشكلات الواقع التي أغلبها يتمثل في غياب الأمن بكافة أنماطه السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية .(الضبع،١٨،٢٠١٥)

ج- المعلم

يحتل المعلم مكانة في النظام التعليمي، ويعد عنصراً فاعلاً في تحقيق أهداف التربية، وحجر الزاوية في إصلاح أو تطوير تربوي، ولهذا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في أعمال المعلمين ووظائفهم باستمرار، وأثر العمل في وعيهم طور أدوارهم، فأصبحوا على استعداد للقيام بأدوارهم ووظائفهم باستمرار بشكل أفضل. (شويطر، ٢٠٠٩، ٥٩)

١- برامج التدريب التخصصية

تتطلع المؤسسات إلى صقل وإعداد المعلم الذي يوكل إليه مهمة خطيرة وحساسة تتمثل في بناء الطالب أو المنتج التعليمي والمعلم يمثل المجال الخامس في معايير الجودة ويقع على عاتقه الكثير من الممارسات والأداءات التي تدعم المؤسسة التعليمية في رحلتها للحصول على الاعتماد.

فالتأهيل التخصصي الأكاديمي للمعلمين قبل التوظيف يهدف إلى تزويد المعلم بالمواد التعليمية العامة والتخصصية والمواد الاختيارية، لكي يستطيع التقدم في تكوين شخصيته وقدراته، والتعرف على الحقائق العلمية الحديثة ومتابعه كل جديد، وإكسابه القدرة على التفكير العلمي وإعدادهم إعدادا جيدا في أساسيات المادة التي سيقوم بتدريسها مستقبلا والمعلم بحاجة أيضاً ملحة ومستمرة للتدريب فهو عملية ضرورية لمواكبة المستجدات، وينطلق من تحديد الاحتياجات التدريبية والفئات المستهدفة، والأهداف المنشودة المخططة، ثم ينتقل إلى تصميم البرامج التدريبية التي تلبي هذه الاحتياجات، وبعد ذلك يبدأ تنفيذ هذه البرامج وينتهي عملية التدريب إلى تقويم البرامج التدريبية لتحديد المخرجات التي تمخضت عن عملية التدريب، والاستفادة من هذا التقويم في تخطيط البرامج التدريبية اللاحقة، وترتبط هذه العملية بالمعلم أثناء الخدمة بعد انتهاء الإعداد الأكاديمي في مؤسسات إعداد المعلمين. وعدم فاعلية وحدات التدريب بالمدارس والإدارات يمثل نقاط تحتاج إلى تحسين ويقف عائق أمام المؤسسة، كما أنه من أهم المعوقات التي يختص به مجال المعلم في محافظة دمياط ارتفاع أعمار المعلمين وخروج عدد كبير على سن التقاعد، ويؤثر هذا العامل على محدودية قدرة المعلم على تقبل التغيير والتطوير المتلاحق. (البعدانى،٢٠٠٥، ١٠-١١)

٢- استخدام التقنيات الحديثة:

أن العملية التعليمية اعتمدت ولفترة تاريخية ممتدة على الطرائق الكلاسيكية التي حققت أهدافا متنوعة في التحصيل العلمي، لاسيما الشروحات، التحضير المستمر للدروس التي يتم إلقاءها من طرف المدرس الذي كثيرا ما يبذل مجهودات مستمرة بهدف الوصول إلى التلقين الجدي للبرنامج التعليمي. والجدير بالإشارة أن الكتاب يعد عنصراً محورياً في تحقيق هذا الهدف، إلا أن معطيات الثورة المعلوماتية أدت إلى تغيير هذا الدور، فمن الشرح والتحضير المستمر إلى التخطيط والتقييم،

حيث أصبح التعليم يعتمد على مراحل مركبة تعتمد على التخطيط والتنظيم وتقاسم الأدوار بين الطالب والمعلم، حيث اتيح للطالب الفرصة للمشاركة في إنجاح العملية التعليمية بمفهومها الحديث من خلال القدرات التي أصبح يتمتع بها في مجال الاتصال والتفاعل مع التقنيات الحديثة وما توصلت إليه المعرفة في مختلف المجالات والتخصصات العلمية. (العليان،٢٠١٩، ٢٧٦)

٣- أدوات التقويم وأساليبه:

العملية التربوية شأنها شأن أي عملية أخرى بحيث لا يمكن أن تنمو وتتقدم مالم يعد القائمون بها والمهتمون بشؤنها إلى تقويم نتائجها للوقوف على مدى نجاحها في احداث التغيرات المطلوبة، وقد أصبح التقويم لدى المختصين في الشأن التعليمي والتربوي له أهمية كبيرة بوصفه جزء أساسي في العملية التعليمية، إذ بدون اجراء عملية التقويم لا يمكن معرفة مدى ما حققته العملية التعليمية، ومدى ملائمة البرامج التربوية المستخدمة للوصول للأهداف التعليمية السامية. تتحدد وتعرف عناصر التقييم بشكل واضح ومفهوم لكل من الرؤساء والمرؤوسين وتشمل عناصر أو مجالات التقييم كل من :

أ. الأداء الفني من حيث الكم والجودة والتطوير والابتكار.

ب. الأداء السلوكي من حيث الإيجابية والمبادأة والتعاون والالتزام والمواظبة والاتصال بالأخرين والقيادة والابتكار.

هذا على المستوى الفني والإداري، أما المتعلم فتقسم أدوات التقييم إلى تقييم مهارى ووجداني ومعرفي يتم تطبيقها من خلال استمارات قياس هذه الجوانب ويتضح من خلال التقارير الخاصة بزيارات الدعم الفني للمدرس أن هناك ضعف في أساليب التقييم المهارى والوجداني وينصب الاهتمام بتقييم الجانب المعرفي فقط . (الشامخ،٢٠١٨، ٤)

ح- المتعلم

١- دافعية الطلاب

الدافعية هي العامل الذى يمكن أن يستثير انتباه المتعلم وفعالياته الذهنية المتعددة، الإحساس، الانتباه، الإدراك، التذكر والتي تجعله ينخرط في النشاط التعليمي / التعلمي لذلك تعد المؤشر الرئيسي لفاعلية وحيوية التعلم وبالتالي تحصيله كما أن البحث عن مؤشرات الدافعية أمر في غاية الأهمية لعملية التعلم والتعليم فالدافعية شرط أساسي عند المتعلم لتحقيق الغايات التربوية الكبرى سواء تحصيل المعارف وهو جانب معرفي عند المتعلم أو في تكوين القيم والاتجاهات وهو جانب وجداني في شخصية التلميذ أو في تكوين المهارات المختلفة وهو جانب حسي حركي.

ومن خلال تحليل الوضع الراهن والتقييم الذاتي للمؤسسة وتحليل نواتج التعلم في المدارس ظهرت مشكلة انخفاض مستوى دافعية الطلاب في بعض المدارس المتقدمة للاعتماد وبتحليل الأسباب اتضح:

١. عدم اهتمام التلاميذ للتعلم بالإضافة إلى عدم وضوح ميوله وخطط مستقبلية من حيث لا يدرك التلميذ أهمية الاستمرار في التعلم
٢. الشعور بالضغط النفسي نتيجة القيود والقوانين المفروضة عليه من الخارج كضغط الوالدين
٣. عدم إشباع الحاجات الأساسية (قوارى،٢٠١٤، ٣٤)
٤. الرضا عن الواقع التربوي

إن تطبيق إدارة الجودة بالمؤسسات التعليمية يضع نظاماً لقياس مستوى رضا القيادات الإدارية والعاملين وأيضاً المستفيدين من طلاب وأولياء الأمور من خلال آليات للاستفادة من نتائج تطبيق مقاييس الرضا عن العمل ومعالجة أوجه القصور،

كما تخص المؤسسة لمعيار رضا الرئيس، رضا المرؤوس، رضا المستفيدين درجة أساسية في أداة تقويم الأداء.

٣-التفاعل داخل الفصل والمؤسسة

من الممارسات المميزة التي تحققها المدارس التي تطبق نظام الجودة هو التأكيد على مشاركة المتعلمون في الصف وفى اللقاءات المنعقدة بالمؤسسة ومراحل تطويرها كى يشعروا بأنهم محور التطوير، فيشارك المتعلمون في تحديد قواعد ونظام العمل داخل الصف والمؤسسة بشكل عام وآليات تفعيلها وتنفيذها.

خ- المنهج

ويمثل المنهج والتفكير العلمي ركيزة أساسية ينطلق منها، وعلى أساسها يقوم كل تقدم أو تطور يصبو المجتمع المصري إلى تحقيقه في كل مجال من مجالات نشاطه الحضاري، وعموماً لا يمكن أن يتحقق أي نشاط من النشاطات الإنسانية إلا على أساس من منجزات العلم، والتفكير العلمي ونتائجه وتطبيقاته.

١- مهارات حل المشكلات

أكدت دراسة الصرى (٢٠١٥) عدم الاهتمام الكافي بتصميم المناهج والبرامج على النظريات الحديثة والمستندة لمبادئ التعلم الجديدة لها برغم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المرحلة وأثرها في حياة الأفراد كونها التجربة الأولى لهم في التعلم خارج البيت، وتركيز العلماء على أهمية إثراء البيئة التعليمية في هذه المرحلة الذهبية، وتزويدها بالبرامج والمناهج الملائمة لرفع كفاءة الطلاب وزيادة دافعيتهم للتعلم والتفكير الإبداعي، وتدريبهم على مهارات حل المشكلات وإعطاء البدائل.

٢- سوق العمل

أشارت دراسة الرسوميدى (٢٠٢١) إلى وجود فجوة بين ما يتم تدريسه وبين احتياجات السوق ومن ثم لا يتم إعداد الطلاب وتأهيلهم بالشكل اللائق للعمل بعد

التخرج ومن ثم برزت الحاجة إلى ضرورة وجود آليات واستراتيجيات لسد تلك الفجوات وتحقيق التكامل والربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .

٣- المهارات الحياتية

أكدت دراسة الحطامين، الهدهد (٢الامتحان،مر مواكبة تحديات العصر وتلبية احتياجاته وتحقيق تناغم إيجابي معه يستدعى مزيداً من الجهود المنظمة والمركزة للقيام بذلك، وهو ما ضاعف بدوره العب على المؤسسات التربوية والتعليمية التي تتطلع إلى مواكبة التغيير وقيادته لتزويد طلابها وتمكينهم من المهارات التي ترقى بهم ليعيشوا أصحاء إيجابيين في القرن الحادي والعشرين قادرين على المشاركة البناءة والمؤثرة في المعوقة ، وتعددت المشكلات الناجمة عن استخدام استراتيجيات التعليم التقليدي المتبعة في التدريس، والتي تركز في استراتيجيات الإلقاء التقليدية وأنماط المحاضرة التي يكون فيها المعلم محور العملية التعليمية، مؤكدًا على الحفظ والتذكر، يؤدى إلى نسيان هذه المعلومات أو تسريبها شيئاً فشيئاً من البناء المعرفي للطالب بعد الانتهاء من الامتحان، وبذلك يعجز الطالب عن نقل خبرات التعلم إلى مواقف الحياة العملية ، مما يجعل هذا الأسلوب من التعلم قاصراً عن مساعدة الطالب في حل ما يمكن أن يعترضه من مشكلات حياتية وهذا ينعكس سلباً على مستوى الطالب الأكاديمي".

د- علاقة المدرسة بالمجتمع

١.فاعلية مجلس الأمناء ودعم أولياء الأمور

يعد مجلس الأمناء والآباء والمعلمين بمثابة أحد التنظيمات الاجتماعية القائمة داخل المدرسة الذى يستهدف تحقيق الترابط بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلى بموجب القرار الوزارى رقم (٣٣٤ (الصادر فى ٢٠٠٦/٩/١٤) كما يعد مجلس الأمناء والآباء والمعلمين بمثابة مجموعة منظمة من لأفراد ممن تتوافر لديهم سلطة جماعية

للتخطيط، والتصميم، والإشراف، والمراقبة، والتوجيه، واتخاذ القرارات داخل المدرسة لصالح العملية التعليمية وتؤكد رؤية وزارة التربية والعليم التزامها بأن يكون التعليم قبل الجامعي تعليما الى الجودة للجميع ، كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، فى إطار نظام لا مركزي قائم على المشاركة المجتمعية، وأن يكون التعليم فى مصر نموذجاً رائداً فى المنطقة يعمل على إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة فى ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والعدل وعبور دائم للمستقبل وذلك من خلال : (وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٨ ، ٦)

١)تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتياً.

٢)تعميق التوجه نحو الديمقراطية.

٣)دعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور، والتلاميذ، وعناصر المجتمع المحلى.

٤)إرساء مبادئ المساءلة والمسئولية على المستوى المحلى، لصالح جودة العملية التعليمية.

وقد تبنت الوزارة مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة كأساس لتحقيق رؤيتها كما أولت مجلس الأمناء والآباء والمعلمين أحد أهم الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذا المدخل وإحداث نقلة نوعية في التعليم قبل الجامعي. وتقوم فلسفة مجلس الآباء على قاعدة أساسية من منطلق التكامل الدوري الذى يمكن أن تؤده المدرسة والأسرة فى سبيل تحقيق وظيفة التنشئة الاجتماعية وإشباع اتجاهات التنشئة الاجتماعية بمفردها، فلابد أن يكون هناك تكامل بين المدرسة والمنزل من خلال التقاء أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لكى يضعوا سوياً الأسلوب المناسب، ولكي يتم تحديد المناخ الملائم لتنشئة الأبناء والأخذ بيدهم نحو تكامل شخصيتهم، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البيت والمدرسة والتي يجب أن تعمل على تحقيق الأهداف التربوية، فإن هذا يتطلب شكل تنظيمياً يشارك في مسئولية تحقيق هذه

العلاقة ومتابعة تحقيق مسئولياتها، الأمر الذي يؤكد أن الحاجة إلى إنشاء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين أصبحت ضرورة لابد منها. وأكدت دراسة (حسن، ٢٠٢٠، ٨٠٣) أن معوقات تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في تحسين القدرة المؤسسية لمدارس التعليم الأساسي، يرجع إلى أن كثرة لأعباء الفعلية للمعلمين والمديرين لا تمكنهم من تفعيل المجلس كما يجب لعدم توافر الوقت بسبب الأعمال اليومية (الفنية والإدارية) التي أثقلت كاهل كل من المعلم والمدير والتي تحظي الكثير من المساءلة القانونية في التقصير فيها فيتجه كلا منهم لأداء عمله الوظيفي علي أكمل وجه خوفاً من المساءلة فتطغي علي الجوانب الأخرى مثل تفعيل المجلس، وأن الاجتماعات المدرسية عملية

١. دور القطاع الخاص

أوضحت دراسة (الباسل، سليمان ، ٢٠١٣، ٣٧)التناقض بين دور القطاع الخاص المبنى على الربحية والقطاع الحكومي المبنى على المجانية أدى إلى وجود نظام مزدوج للتمويل قد يتمتع بالاستمرارية والقوة وقد يؤدى إلى تحقيق العدالة والإنصاف. ومن هنا كان من الضروري إيجاد صيغ جديدة إسهام القطاع الخاص في تعليم بعض أبناء المجتمع، وأكدت يجاد صيغ جديدة لتبادل المنافع بين التعليم العام "الدولة" والتعليم الخاص "القطاع الخاص" حيث يمكن أن يستفيد القطاع الخاص من بعض المعلمين الموجودين بالتعليم العام مقابل بعض الاستفادة مثل زيادة إلحاق التلاميذ بمدارس التعليم الخاص.

رابعًا: الاقتصاد القائم على المعرفة

اختلفت مقومات تطور المجتمع فأصبح انتاج المعرفة، الأبداع والذكاء الصناعي والتكنولوجي هي معيار الحكم على تطور المجتمع ونجاحه، هذه

المقومات هي العوامل الرئيسية لتحول الاقتصاد من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

ويرى حلاوة (٢٠١٤) ان الاقتصاد القائم على المعرفة يعنى أن يكون هناك ذكاء في المعاملات الاقتصادية سواء بالداخل أو بالخارج عن طريق تحديد وترتيب الأولويات التي تحتاجها الأقطار العربية، ووضع الخطط الملائمة لتوفير الموارد وترشيد استهلاكها وتحقيق أعلى معدلات الفائدة والربحية مع عدم إغفال معيار الجودة والكفاءة للمنتج من خلال توفير المعرفة والمعلومات بكافة أوعيتها المقروءة والمرئية والمسموعة.

ويسهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تغيير نظرة العالم حول أسس الاقتصاد وسبل تطويره خاصة أمام قيود الألفية للتنمية والتي تفرض على البلدان تبنى مناهج اقتصادية تتحقق في ظلها مساعي التنمية والتطوير باستخدام كافة الوسائل الممكنة والتي تحتاج في الغالب لمصادر تمويل لتحقيقها. من هنا كانت حاجة الاقتصاد لتوفير قاعدة مالية تمكنه من الوصول للتنمية المستهدفة ولا يكون ذلك إذا لم يكون ذلك إذا لم يتم دعمه بالإطار المعرفي والمعلوماتي الذي يوفر الاقتصاد القائم على المعرفة. (كيحلى، حمدوش، رحمان، ٢٠٢٠، ٣٠٨)

أ. المفهوم

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) الاقتصاد القائم على المعرفة:

" الاقتصاد والتنمية الذي تعد فيه المعرفة المحدد الرئيسي – للإنتاج والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز "

ويدل مصطلح اقتصاد المعرفة على ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة نفسها؛ أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير أما مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة فهو أعم حيث يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات

والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد.(توفيق،٢٠١٨، ٣٣)وعرفه باويل (٢٠٠٤) على انه الاقتصاد الذى يتم فيه إنتاج السلع والخدمات باعتماد على المعرفة والقدرات الفكرية بدلاً من الثروات المادية والطبيعية، من خلال دمج الجهود لتحسين كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية ويكون ذلك عن طريق البحث والتطوير بما ينعكس على تزايد حجم الناتج المحلى الإجمالي .

تمثل المعرفة مقوماً رئيساً يبنى علية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة وبعد عرض مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة نستعرض فى هذا الجزء (سمات المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة – مقومات المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة – ركائز مجتمع القائم على اقتصاد المعرفة)

ب. أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة (بولصباغ،٢٠١٣، ٥٥)

هناك مجموعة من أهم النقاط التي تشكل أهمية اقتصاد القائم على المعرفة.

١- تسهم المعرفة بأنها عملية، وتعتبر الأساس المستخدم لإنتاج الثروة

٢- تساهم المعرفة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء، وتقليل تكاليف الإنتاج، والحرص على تطوير نوعيته عن طريق استخدام الأساليب الحديثة والوسائل التقنية الخاصة باقتصاد المعرفة

٣- تساعد المعرفة على دعم الدخل القومي من خلال إنشاء المشاريع ومتابعة عوائدها المالية والمساهمة بتوليد الدخل الفردي والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة أو غير المباشرة

٤- تسهم المعرفة بتوفير فرص عمل وتحديداً ضمن المجالات المهنية التي تستخدم تقنيات تكنولوجية متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة، كما تتميز فرص العمل المتاحة بأنها متنوعة، ومتزايدة، وواسعة

٥- تشارك المعرفة بتحديث وتطوير النشاطات الاقتصادية مما يدعم نموها بدرجة كبيرة ويؤدى ذلك إلى استمرارية تطور الاقتصاد بشكل سريع.

٦- تسهم المعرفة بتوفير الأسس الضرورية لدعم توسع الاستثمار وخصوصاً بمجالات المعرفة العملية والعلمية مما يؤدى إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد إنتاج المعرفة.

٧- تقلل المعرفة من استخدام الموارد الطبيعية عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة تطوير الموجود منها ويؤدى ذلك إلى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصادية ونموها دون التأثر بمحددات تحد من ذلك مثل الندرة.

٨- تساعد المعرفة بتغيير هيكلية الاقتصاد إذ تؤدى إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفى المباشر وغير المباشر، وتعزز الاستثمار برأس مال المعرفة، وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفية

ج. سمات مجتمع الاقتصاد القائم على المعرفة (الرابغى، ٢٠١٨، ٩٠)

إن اقتصاد المعرفة يتعامل مع المعرفة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لأى مجتمع من المجتمعات من خلال تعزيز دور الابتكار والإبداع ويتسم المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة بعدد من السمات:

١- التغلب على مشكلة البعد الجغرافي والمسافات، إذ إن ذلك لم يعد يشكل عائقاً للتنمية الاقتصادية.

٢- ضمان تحقيق مبدأ إتاحة المعرفة للجميع لدعم اتخاذ القرارات في جوانب الحياة كافة.

٣- أن المعرفة ليست مفهومًا استهلاكيًا أنما صناعة مشتركة تسهم في تكوينها كافة فئات المجتمع.

٤- ان المعرفة تتميز بالانفتاح على جميع الثقافات، والمعارف البشرية ولأنها حيوية فهي تتبادل التأثير والتأثر.

٥- التركيز على الاستثمار بهدف ضمان استمرارية التنمية، والقدرة على مجابهة التحديات وأن قوامها المورد البشرى المؤهل تأهيلاً يمكنه من استخدام أحدث التقنيات.

٦- دعم عمليات التدريب والتعلم المستمر والدعم الفني والخدمات الاستشارية لتمكين المورد البشرى من تحقيق كفاءة الأداء

٧- دعم البحث العلمي والعمل على تطويره بشكل مستمر

٨- دعم التنافسية الاقتصادية إذ إنها تضمن ديمومة التطوير والتجديد.

٩- تحقيق المرونة، متطلباتها إذ إنه قابل للتغيير بشكل سريع لذا فإنه قابل للتغيير بشكل سريع لذا فإن المرونة تتيح تلبية متطلبات ذلك التغيير

١٠-تعزيز أهمية الابتكار والإبداع والخيال والمبادرة والعمل الجماعي وصولاً لتحقيق جودة المعرفة كماً وكيفاً.

١١-ومن خلال هذه العرض يمكن استخلاص أن المؤسسات التي تدعم الاقتصاد القائم على المعرفة هي مؤسسات تتوافر بها وسائل الاتصال وتواصل مع المجتمع الخارجي وقادرة على تبادل الخبرات من خلال اتاحة المعرفي لجميع المجتمع المدرسي (طلاب – معلمين – وإدارة مدرسية) كما انها مؤسسة تساهم في صناعة المعرفة من خلال خبرات العاملين بها وتستثمر كل امكاناتها المادية والبشرية لضمان الاستمرارية وتحقيق التنافسية.

خامسًا: **آليات وإجراءات مقترحة لتحقيق الجودة بمدارس التعليم الفني**

ومن خلال العرض السابق لمعوقات الجودة بمؤسسات التعليم الفني بمدارس دمياط يتناول هذا الجزء مجموعة مقترحة من (الآليات) والمقترحات لتحقيق الجودة بمؤسسات التعليم الفني وهي مقترحات لحل المعوقات الإدارة المدرسية ومعوقات خاصة بالبيئة المدرسية يوضحها الجدول التالي:

جدول (١) آليات مقترحة لحل معوقات الخاصة بالإدارة التعليمية والمدرسة

المعوقات الخاصة بالأدارة التعليمية والمدرسة	مقترح الحل	مؤشرات النجاح	مسئول التنفيذ	استراتيجيات التنفيذ	متطلبات التنفيذ
١- التنسيق بين الأقسام	إمداد القيادات التشاركية بنتائج رفع الوضع الراهن للمؤسسات واشراكهم في مسئوليات دعم المدارس وحل مشكلاتها	دعم المؤسسات بالاحتياجات اللازمة للاعتماد	أعضاء قياس الجودة بالمديرية والإدارات والقيادات التشاركية	ورش عمل - اجتماعات	استمارة رفع الوضع الراهن وتحليله للمؤسسات _ مخاطبة للقيادات والأقسام لعرض المعوقات
٢-زيارات التوجيه الفني إدارة البيانات	التنسيق مع التوجيه الفني لتقييم المؤسسات وفق معايير الجودة	دعم المؤسسات فنياً لرفع مؤشرات الأداء وتميزها	إدارة التوجيه الفني بالمديرية والإدارات- أعضاء قياس الجودة	تحليل نواتج التعلم للمؤسسات المرشحة- سجل زيارات الموجهين والمدرس الأول	بداية العام الدراسى
٣-إدارة البيانات	تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمؤسسة (العاملين- الطلاب- المؤسسات المحيطة- مخرجات التعلم وإنتاج الطلاب -موارد المؤسسة المادية)	وجود قواعد بيانات للمواد المادية والبشرية والمجتمع المحيط بالمؤسسة	مسئول الإحصاء- مسئول الحاسب- الأخصائي الاجتماعي	تدريبات على قواعد البيانات	أجهزة كمبيوتر – انترنت
٤-الحوافز	اعتماد نظام حوافز يشمل جميع التشاركين من موجهين وقيادات لتحفيزهم على العمل ودعم المدارس	تحفيز القيادات التشاركية لدعم المدارس المرشحة للإعتماد	وزارة المالية وزارة _ التربية والتعليم	قاعدة بيانات كل القياداات التشاركية المشاركة فيدعم المدارس المعتمدة	مخاطبة لوزارة التربية والتعليم والمالية
٥-عجز التخصصات	يسد عجز التخصصات للأنشطة التربوية في مرحلة التعليم الابتدائي خريجي المعلمين شعبة الأنشطة كلا وفق	سد العجز بالتخصصات المطلوبة	التنسيق العام	رفع الوضع الراهن للمؤسسات والأدارات التعليمية للوقوف على العجز	مخاطبة لوزارة التربية والتعليم والمالية

المعوقات الخاصة بالأدارة التعليمية والمدرسة	مقترح الحل	مؤشرات النجاح	مسئول التنفيذ	استراتيجيات التنفيذ	متطلبات التنفيذ
	تخصصه ، أما في المراحل الإعدادية والثانوي يسد العجز في بعض التخصصات من خلال مخاطبة التوجيه لتدريب المعلمين على خطط الأنشطة			والزيادة	
٦-مقاومة التغيير	نشر ثقافة الجودة بالمؤسسة وتوضيع الربط بين المعايير وبطاقة الوصف الوظيفي	رفع الكفاءة المهنية لمستوى تحقيق المعايير والأداءات الجودة	مسئولي الجودة بالإدارات والمديرية	تدريبات وورش عمل	بروتوكول تعاون بين وحدات التدريب بالديوان أو الإدارات لتنفيذ مجموعة من التدريبات وورش العمل لنشر ثقافة الجودة

جدول(٢)آليات مقترحة لحل معوقات الخاصة بالبيئة المدرسية

المعوقات الخاصة بالبيئة المدرسية	مقترح الحل	مؤشرات النجاح	مسئول التنفيذ	استراتيجيات التنفيذ	متطلبات التنفيذ
١- المباني القديمة والمؤجرة	تسليم المباني المؤجرة لأصحابها بشرط توفير مبنى جديد يتوافر به المعايير التربوية للمبنى المدرسى	رفع كفاءة القدرة المؤسسية للمدارس المؤجرة	مسئول التوريدات - مدير المدرسة - مدير الإدارة	حصر الاحتياجات المادية	مخاطبة هيئة الأبنية - والإدارة التعليمية
٢-تجهيزات المعامل	مخاطبة هيئة الأبنية لتوفير تجهيزات المعمل أو من خلال المشاركة المجتمعية كما يمكن تفعيل التطبيقات التكنولوجية والمعامل الإلكترونية	تفعيل الأنشطة داخل المعامل وفق معايير الجودة	مسئول التوريدات - مدير المدرسة - مدير الإدارة	حصر الإحتياجات المادية	مخاطبة هيئة الأبنية - والإدارة التعليمية
٣-استخدام التكنولوجيا	تطبيق تدريبات لدمج التكنولوجيا في التعليم على مستوى المدارس المرشحة ومخاطبة التطوير التكنولوجي لتوفير معمل حاسب ألي	تفعيل التكنولوجيا في كل الأداءات داخل المؤسسة المحيط بالمؤسسة	مسئول الحاسب - مسئولي التطوير التكنولوجي	حصر احتياجات المعمل - تدريبات وورش عمل	مخاطبة التطوير التكنولوجيا
٤-الكثافة	توثر الكثافة على المواقع المتاحة بالمؤسسة ولعلاج هذا الأمر يمكن عمل تبادل فسح لإتاحة دورات مياه وسد العجز بها - كما يمكن عمل جدول الإجازة الدوارة لتوفير مواقع وفراغات بالمؤسسة لفك الكثافة بها والأجازة الدوارة تتيح يوم أجازة لكل صف بمعلمية ولتوفير فراغات لباقى الصفوف - عمل فترة ممتدة بحيث تقسم الصفوف على مدار اليوم على فترتين وكل فترة تحقق ٣٦ ساعة تمدرس	اجتماع مع مجلس الأمناء	التربية الاجتماعية _ مسئول الجدول بالمدرسة - مدير المرحلة - مدير الإدارة	جدول منظم ينسق بين الفترات -	مخاطبة لإدارة التعليمية
٥-الأمن والسلامة	تتبع المؤسسة حل مشكلة السلم الواحد للمبنى بعمل سلم أخر من المعدن كمسلك خروج عند الخطر ، التأكد من سلامة خط الإطفاء وتوفير خط خارجى لدعم المؤسسة وحمايتها من الخطر ، رفع مستوى اسوار المداس بمصبعات؟؟ حديد لمطابقة خصائص المرحلة العمرية	توفير معاير الأمن والسلامة	مسئول أمن المنشاة وهيئة الأبنية	تدريبات على خطة الأمن والسلامة - تدريبات على الطفايات - تقيمم معايير الأمن والسلامة وفق استمارة معايير الهيئة القومية	استمارة الأمن والسلامة _ مخاطبة هيئة الأبنية برتوكول تدريبى بين المؤسسة وهيئة الدفاع المدنى

رابعاً: نتائج البحث وتوصياته

أ- النتائج

١- أن الواقع لراهن للتعليم الفني المصري يظهر معاناته من العديد من المشكلات ومن تدنى مستوى جودة التعليم ومخرجاته

٢- أن التعليم الفني يعاني من قصور واضح في علاقته بالعديد من المنظومات الأخرى منها علاقته بسوق العمل والمؤسسات الإنتاجية والتي تكاد معدومة إما لانخفاض مهارة الخرجين أو لانعدام المشاريع التنموية الكبرى.

٣- التجهيزات الفنية من بنية تحتية ومعامل بالمدارس الفنية الحالية لا ترقى لمستوى الاستثمار المنشود للمجتمع المصري.

٤- وجود فجوة بين خرجين التعليم الفني والمهارات الكافية لسوق العمل.

٥- الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على استثمار رأس المال الفكري لدعم وتشجيع واكتساب وانتاج ومشاركة وتطبيق المعرفة.

٦- الوظيفة الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة هي تنمية رأس المال البشرى والحفاظ على قيمة وأصول المعرفة.

٧- هناك تحديات مختلف تواجه المؤسسات التعليمية في تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة وأهم هذه التحديات هي الموارد المادية وتوفير البنية التحتية

ب-توصيات

١- ضرورة اتباع اللامركزية المالية في التخطيط لتمويل التعليم الفني، بما يساعد على تحقيق أهدافه

٢- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تمويل المدارس بالتعليم الفني.

٣- التأكيد على إعادة هيكلة تخصصات التعليم الفني في مصر في ضوء التصنيف المهني الدولي.

٤- الاستفادة من الجهات المانحة للتعليم الفني في مصر من أجل تحسين جودة هذا النوع من التعليم.

٥- الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم الفني.

٦- حث القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة في التخطيط لتطوير التعليم الفني.

المراجع باللغة العربية

أحمد، سناء محمد حسن (٢٠١٧) متطلبات اقتصاد المعرفة المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف السادس الإبتدائى ودرجة امتلاك المعلمين لها ، مجلة كلية التربية بأسيوط ، مج ٣، ع ٧

الطويسي، أحمد (٢٠١٧) الدعم الفني المتقدم من المشرفين التربويين للمعلمين في ضوء معايير اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن، مجلة العلوم التربوية مج ٤٤، ع ٤

كمال، قاسمي (أكتوبر ٢٠١٨) تحليل واقع تبنى اقتصاد المعرفة في الدول العربية، المجلة المصرية، مج ٦، ع٢ .

جايل، عفاف محمد (٢٠١٥): التخطيط الإستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة متطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربي ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مج ٢٢، ع ٩ .

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (مايو، ٢٠١١) دليل الاعتماد للمعاهد المتوسطة، جمهورية مصر العربية

أحمد، مازن عبد الهادي وعبد الكريم، تحسين (٢٠٠٥). تقييم الأداء الإداري للقيادات في كليات التربية الرياضية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة علوم التربية الرياضية، ع (١)، مج (٤)، جامعة بابل

قوبع، خيرة (٢٠١١) تنمية الموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، ماجستير، جامعة تلمسان.

القرارعة، أحمد عودة. (٢٠١٣) مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع ٣، (١:٢٢)

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١م"، القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية،١٩٩٢م

أحمد، سناء محمد حسن (٢٠١٧) متطلبات اقتصاد المعرفة المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف السادس الابتدائي ودرجة امتلاك المعلمين لها، مجلة كلية التربية بأسيوط ، مج ٣، ع ٧ ص٥٩٧

الطويسي، أحمد (٢٠١٧) الدعم الفني المتقدم من المشرفين التربويين للمعلمين في ضوء معايير اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن، مجلة العلوم التربوية مج ٤٤، ع ٤ ص ١٢١

كمال، قاسمي (أكتوبر ٢٠١٨) تحليل واقع تبنى اقتصاد المعرفة في الدول العربية، المجلة المصرية، مج ٦، ع٢.

جايل، عفاف محمد (٢٠١٥): التخطيط الإستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة متطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربي ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، مج ٢٢، ع ٩ .

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (مايو، ٢٠١١) دليل الاعتماد للمعاهد المتوسطة، جمهورية مصر العربية، ص٦

أحمد، مازن عبد الهادي وعبد الكريم، تحسين (٢٠٠٥). تقييم الأداء الإداري للقيادات في كليات التربية الرياضية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة علوم التربية الرياضية، ع (١)، مج (٤)، جامعة بابل

قوبع، خيرة (٢٠١١) تنمية الموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، ماجستير، جامعة تلمسان .

بن قايد، فاطمة الزهراء (٢٠١١)، دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، ماجستير ، جامعة بومرداس.

حسن، علاء الدين عبد الرحمن (٢٠١١)، استثمار الموارد البشرية مدخل لتحسين كفاءة العاملين في الحكومة الإلكترونية وفاعليتها ، مجلة المخطط والتنمية ، ع ١٤ ، بغداد.

جواد، شوقي ناجي وياسين، الخرشة(٢٠٠٨). " المهارات القيادية ودورها في تبني استراتيجية التميز– دراسة تحليلية في البنوك الأردنية". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول إدامة التميز والتنافسية في مؤسسات القطاع العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

http://www.jimstanden.co.uk/18/8/2010 Jim Standen: "The EFQM Excellence Model", 2004.

بخش، هالة، وياسين، نوال (٢٠٠٩) تصور مقترح لسمات معلم التعليم العام الشخصية والمهنية في ظل تحديات العولمة التنافسية الاقتصادية والثقافية. بحث منشور في كتاب المؤتمر العلمي الثاني دور المعلم.٥٠ – العربي في عصر التدفق المعرفي _ الأردن: جامعة جرش، ٣٠:٥٠

القرارعة، أحمد عودة. (٢٠١٣) مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي

ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع ٣، 1:22

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١م"، القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية،١٩٩٢م.

الإسراج، حسين عبد المطلب (٢٠١٠) الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة الأردنية

سالم، فايزة عبد المهدى (٢٠١٤) تطوير أداء قيادات المدارس الثانوية الصناعية بمصر في ضوء الاستفادة من الخبرة الألمانية رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة قناة السويس

الطويسي، زياد أحمد (٢٠١٧)، الدعم الفني المقدم من المشرفين التربويين للمعلمين في ضوء معايير اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن، مجلة، دراسات، العلوم التربوية، ٤٤(٤).

مراد، أسماء مراد صالح (٢٠١٧) تطوير التعليم الفني بمصر قى ضوء التجربة الفلندية مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوي.

الجعيدي، نبيل محمد (٢٠٢٠) جودة التعليم الثانوي: دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة مصراتة، مجلة آفاق اقتصادية،١٢، ٥٧ – ٨٣.

الجودة، أسماء بنت علي صالح (٢٠٢٢) دور القيادة المستدامة في تطبيق الاقتصاد المعرفي: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بمحافظة جدة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،٣٠(٤)، ٣١ – ٥٤

صلاح،خالد (٢٠١٨) تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والاقتصادية، ع ١٣

عشماوي، أمير حسن بسيوني (٢٠١١): تطوير الادارة المدرسية بالمدرسة الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات في مصر في ضوء الفكر الإداري المعاصر، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة طنطا

سلومة، نادية فاروق محمود (٢٠١٨): تصور مقترح لتفعيل الدور الرقابي لوزارة التربية والتعليم في إدارة برنامج التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ن كلية التربية، جامعة الفيوم

عبد الجواد، ابتسام حسنى أحمد (٢٠١٥): دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الفني الصناعي للبنات، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الفيوم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧): الخطة الاستراتيجية لوحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمدل٢٠١٧/٢٠٢٢

سماتي حاتم (٢٠١٨) واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام (LMD)من وجهة نظر الأساتذة الجامعين، دكتوراه، جامعة خضير بسكرة كلية العلوم الإنسانية.

رويدة، عبد الحميد سمان (٢٠٢٠) رؤية مستقبلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي والمتوسط في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة العدد١١٠.

جمهورية مصر العربية: وزارة لتربية والتعليم ، قرار ووزاري رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٤ ، ضوابط التوجيه الفني

محمود عبد الحافظ أحمد على (٢٠١٨) دور التوجيه الفني في تحقيق القدرة المؤسسية بمدارس التعليم الثانوي العام، مجلة البحث العلمي في التربية ، العدد التاسع عشر .

عبد العزيز، أحمد داود (٢٠١٤) الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العامة للتخطيط العمراني (٢٠١٤)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الأول

أبو حاصل، بدرية سعد محمد،(٢٠١٦)، واقع متطلبات استخدام المعامل الافتراضية في تدريس العلوم من وجهة نظر معلمات ومشرفات العلوم بالمرحلة المتوسطة واتجاهاتهن نحوها بالمملكة العربية السعودية ، مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية ، ١(35) ١٣٥:٩٥

العزازي، محمد السيد محمد إسماعيل (٢٠١٩) مجانية التعليم قبل الجامعي في التشريعات المصرية من عام ١٩٢٣: ٢٠١٩ https://maed.journals.ekb.eg/article_131587_fa981ee3e3ce89f6903047cbcdba3802.pdf

الضبع، رباح رمزي (٢٠١٧) تصور مقترح لدور الإدارة المدرسية تجاه الأمن والسلامة في ضوء متطلبات جودة التعليم : دراسة ميدانية بمدارس محافظة أسيوط١٧(٥)٣٠٧:٢٥١ .

عيسى محمد نزال شوىطر(٢٠٠٩) ، إعداد وتدريب المعلمين، دار بن الجوزي، عمان .

لؤلؤه عبد الله قاسم البعداني (٢٠٠٥)، تقويم التربية العملية بكلية التربية – جامعة صنعاء، رسالة ماجستير، غيرمنشورة ، كلية التربية، جامعة صنعاء .

عيسى محمد نزال شوىطر (٢٠٠٩)، إعداد وتدريب المعلمون، دار بن الجوزي ، عمان ،

نرجس قاسم مرزوق العليان (٢٠١٩) استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ع ٤٢

نورا الشامخ (٢٠١٨) التقويم في التعليم file:///C:/Users/lattot/AppData/Local/Temp/taqweem-2.pdf

أحمد السيد مصطفى (٢٠٠٤)، إدارة الموارد البشرية، المعادي الجديدة، القاهرة.

خلفة نجلاء، حجوجي نعيمة (٢٠١٩) دافعية التعلم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة الأولى أداب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ٨ماى ١٩٤٥، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر

قواري ناصر، زخاف عبد القادر (٢٠١٤) الدافعية للتعلم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في مادة اللغة الإنجليزية لدى طلبة السنة الثانية من التعليم الثانوي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التربية جامعة مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم (٢٠٠٨) الدليل الإرشادي لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعليم لمؤسسات التعليم العالي، الاصدار الأول

الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (٢٠١٠) دليل الممارسات المتميزة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، الاصدار الثاني

الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (٢٠٠٩) وثيقة المستويات المعيارية للمنهج، الاصدار الثاني

اسراء، الصرى ، منى الفايز ،٢٠١٥، أثر برنامج تدريبي في الرياضة مستندة إلى نظرية الذكاء الناجح في تنمية مهارة حل المشكلات للطلبة الموهوبين في رياض الأطفال ، مجلة المنارة ٢٢(٢)

الروميدى، باسم سمير (٢٠٢١) آلية اليكام كمدخل لسد الفجوة بين المخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، الملتقى الدولي الثالث حول مخرجات التعليم وعلاقتها بسياسات التشغيل https://www.researchgate.net/publication/352709023تاريخ الدخول ٢٠٢١/٨/١٠ الساعة الواحدة ظهراً

الحطامى، عبد الغنى، الهدهود، نهلة عبد الرؤف (٢٠١٦)واقع تنفيذ التدريس المبنى على المهارات الحياتية ومعوقات تنفيذه من وجهة نظر المعلمين والمشرفين، المجلة الدولية للبحوث التربوية والنفسية ١ (٥)

شرين يوسف السيد حسن، ٢٠٢٠، معوقات تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين فى تحسين القدرة المؤسسية لمدارس التعليم الأساسي وسبل مواجهته مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، ١٠٩(٥) ٧٧٥-٨١٢

الباسل، نسرين فوزى ، سليمان ،هناء (يوليو ٢٠١٣) القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم السياسي بمصر، المجلة التربوية ، ٣٣ ، سوهاج

حلاوة، ممدوح مصطفى (٢٠١٤). بناء القدرات التكنولوجية بالوطن العربي وصولا إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، المجلة العربية للجودة والتميز، ١(٤)١٧٠-١٧٩

كيحلى، عائشة سلمه، رحمان، أمال، حمدوش، (٢٠٢٠). التفاعل بين التطور المالي والاقتصاد القائم على المعرفة لعينة من الدول العربية، مجلة الباحث، (٢٠)٣٠٧-٣١٨

توفيق، عمور مضان (٢٠١٨). متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، مكتبات نت،١٩(٢)٣٣-٣٥

مـــراد عـــلة " الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار– دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا – "جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر، العربية

بولصباغ، رياض (٢٠١٣) التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

مرجين، حسين سالم (٢٠١٥) المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي جودة (التعليم في مقدمة ابن خالدون)، جامعة طرابلس – كلية الأدب.

زيد منير عبودي، إدارة الجودة الشاملة، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م

المراجع باللغة الإنجليزية

Mohamed ,Farid ,Daqal ,Nadeen ,Faired ,ISRAA(2013),The Role Of Organizational Excellence : Gadara University as A case Study , International journal of economics and management Since ,vol,2 no,7 pp5:19S.

Mahmoud,k.(2018) The Development of the Egyptian Technical

Secondary Education Considering Some Contemporary Global
Trends: An Analytical Study, European Journal of Social

Science Education and Research, l 5 (9)

POWELL,W,(2004). The Knowledege Economy,Annual Revieu Of Sociology,30,198-209

Bogdana, Deia (2009).The Role of Business Intelligence in Business Performance Management. The Journal of the Faculty of Economics-Economic. 4(10), 1005-1029.

Mohamed Aldallal(2005).“Performance Evaluation Using Self Assessment Approach and EFQM Excellence Model: the Case of Abu Dhabi Police College”, For Master Degree, United Kingdom: University of Bradford.

Gean ,Lauri,M (2010)High school Perception Of Career Technical Education And Factos That Infunce Enrollment in programs At Argionl Occupational Center ,Degree Of Doctor ,Pepperdine Universty .

(Bryniolfsson ,MacAfee(2014)”The second machine age : work ,progress and prosperity in time of brilliant technologies “w .w Norton &company Inc. publisher, New York.&Ford,M(2015)”The rise of the

robots Technology and the THREAT OF Jobless future ,Basic Books ,250 w 57th st ,new York.

Frey,C.B. Osbome , M.A(2013) The Future of employment :How usceplible are jobs of computerization working paper. No,7 Oxford Martin school, University of oxford, oxford, uk

Chang,j,H ,Huynh,p ,Rynhart ,G (2016) ,ASEN in Transformation ,Activities (ACT/EMP)working paper ,NO.12 ,ILO ,Geneve.